الفصل الثالث

الأحداث في السودان

١٩٢٥-١٩٣٥

التنظيمات الإدارية

إضراب عام ١٩٣١

الحكومة والسيدين

المعاهدة البريطانية المصرية لعام ١٩٣٦

الأحداث في السودان
١٩٢٥ ـ ١٩٣٠

التنظيم الإداري للبلاد:

مارست الإدارة البريطانية منذ تأسيس الحكم الثنائي حكماً مباشراً في تلك المناطق من السودان إذ لا يوجد رؤساء قبليون و لم تكن المنطقة هادئة، وفي الأماكن الأخرى كانت الحكومة تعتمد على الرؤساء القبليين في السيطرة على الشؤون المحلية[٦٥].

كان القرار بإعطاء الرؤساء القبليين مسؤولية أكبر واحداً من نتائج توصيات لجنة ملنر عام ١٩٢٠ "بالنظر إلى امتداد السودان الواسع والشخصية المختلفة لسكانه، فإن الإدارة في مختلف المناطق يجب أن تترك، قدر الإمكان، في أيدي السلطات الأهلية أينما وجدت، وذلك تحت الإشراف البريطاني"[٦٥].

صدرت سلسلة من الأوامر تعترف بالسلطات القضائية للرؤساء القبليين وتجعلها ملائمة للقوانين، كان أولها قانون شيوخ البدو في عام ١٩٢٢[٦٥]، وقد تبع ذلك قانون محاكم القرى في عام ١٩٢٥ ، وقانون سلطات الشيوخ في عام ١٩٢٧ وعام ١٩٢٨ وقانون محاكم الرؤساء في عام ١٩٣١ وقانون المحاكم المحلية في عام ١٩٣٢ [٦٥]، وجاء في عديد الأوامر نحن معنيون فقط بالإدارة المحلية إلى الحد الذي قد تقلل فيه السياسة التي تبنتها الحكومة بتعزيز سلطة الزعماء العلمانيين القبليين من سلطة الزعماء الدينيين وتثير معارضتهم، ولذلك فإننا سنخص هذه السياسة بتوسع اكبر .

ان استعراض الإدارة البريطانية في السودان يشير دوماً إلى أن عام ١٩٢٤ تؤذن بنقطة تحول في العمل الإداري. كانت إحدى عواقب حركة اللواء الأبيض في عام ١٩٢٤ هي التأكيد لبعض المسؤولين البريطانيين في السودان بأنهم يجب أن يعززوا سلطة

الرؤساء القبليين التقليديين أفضل من الاعتماد على المسؤولين السودانيين المتعلمين[٦٥]، وقد أشار الحاكم العام إلى هذه السياسة في تقريره السنوي لعام ١٩٢٥ . كانت هذه السياسة هي الاحتفاظ بالملاك الذي يقوم بالإشراف عند مستوى معين لكن "في ترك الإدارة قدر الإمكان في أيدي السلطات المحلية أينما تطلب ذلك وفي استيعاب العرف التقليدي الذي تستلزمه العدالة والحكومة الجيدة، ان ذلك يشمل استخدام الهيئات المحلية تحت الإشراف من أجل الحاجات الإدارية البسيطة في البلاد"[٦٥].

وقد ناقش الحاكم العام الأسباب السياسية الكامنة وراء هذه السياسة في عام ١٩٢٧ وحاجج بأن الشيوخ القبليين هم الزعماء التقليديون، وانه يجب إحياء "الأشكال القديمة من الحكومة القبلية"[٦٥]، ولذلك فإن السبب الآخر لتشجيع الإدارة المحلية هو أنه حيثما كانت هذه الإدارة مؤثرة فإن احتمال تقدم المهدية يكون اضعف، وكانت تلك هي حالة مناطق مثل كردفان ودار فور على وجه الخصوص حيث كان وكلاء المهدي يزيدون نشاطاتهم[٦٥].

كانت لسياسة تعزيز قوة وسلطة الشيوخ القبليين نتائج واضحة على الزعماء الدينيين مادامت الحكومة لم تعد بنفس الحاجة إلى استخدامهم كوسطاء، كان موقفها إزاءهم مازال الاحترام والاعتراف بنفوذهم، ولكنها تعتمد الآن بصورة أكبر على الروابط المباشرة مع القبائل . كان السيد علي قادراً على التعامل مع الوضع الجديد ، جزئياً بسبب طبيعته وقدرته على المرونة والتكيف مع الأوضاع المتغيرة[٦٥]. وقد اعتبرت السلطات أن السيد علي ليست له طموحات سياسية وأنه سيكون قانعاً في الاحتفاظ بدوره كزعيم ديني فقط . ومن ناحية أخرى فقد امتعضوا من حقيقة أن السيد علي خلال عام ١٩٢٤ "لاذ بالفرار فقط و لم يفعل شيئاً ، أو حتى أنه شجع بشكل واهن المحرضين على الفتنه"[٦٥]، ومهما يكن من أمر فقد ظل السيد علي يتلقى معاملة تتناسب مع شخصية ذات مركز خاص[٦٥].

وقـد كان لسياسة الحكومة تجاه الرؤساء القبليين تأثير في غير صالح السيد عبد الـرحمن لأنه كان مشتركاً بشكل منسجم مع السودانيين المدنيين المتعلمين في محاولاتهم من أجل تأييد القضية الوطنية، وكان يرى نفسه أنه يؤدي دور الزعيم الوطني[٦٤]، وكان مـن المحـتم أن تؤثر سياسة الحكومة على نفوذ السيد عبد الرحمن، وبينما لم يكن هناك شـيء تخشاه الحكومة من السيد علي، كان تأثير المهدية خطراً على الاستقرار، وكانت ترى أن وسائل كبح الحركة هي التعليم والإسلام التقليدي والأكثر أهمية سلطة الرؤساء القبلـيين[٦٥]. وعلى سبيل المثال، فقد علق حاكم إقليم البحر الأحمر في عام ١٩٢٧ بأن السلطة المحلية العلمانية مفضلة على الزعماء الدينيين الذين قد يكونون وكلاء للمهدية أو الختمية[٦٦].

كـان السودانيون المتعلمون أيضاً ينظرون بعدم ارتياح إلى اعتماد الحكومة على الرؤسـاء القبليين، وكما عبر عن ذلك التقرير الشهري للمخابرات في السودان في عام ١٩٢٦ "ان الانتلجنسيا السودانية لم يفتها التأثير النفسي للحركات القومية الناجحة في الـبلدان الإسلامية الأخرى في الشرق الأوسط"، وورد في التقرير ان الانتلجنسيا نفسها تؤمـن أنـه "بسبب تعلمها وتنورها فإنها مؤهلة بشكل أفضل لتمثيل أفكار وحاجات القبائل للحكومة من الزعماء القبليين"، وحاول محرر جريدة الحضارة في مقالات افتتاحية تشجيع السيد علي والسيد عبد الرحمن "زعماء طبيعيين للشعب لإنهاء خلافاتهم والتخلي عن مطامحهم الشخصية والتضافر من أجل تحويل السودانيين إلى أمة"[٦٧].

ويمكـن أن نضـيف أيضاً أن الضباط الإقليميين كانت لهم تحفظاتهم أيضاً على سياسـة الحكم المباشر، فقد شعر البعض انها ستقلل من سلطتهم، ومن جهة أخرى فقد رحـبوا بتخفيف العبء عن كاهلهم الذي يمكن أن تعنيه هذه السياسة، "لا يمكن لأي ضـابط إداري أن يشعر بالأسف تجاه السياسة التي حررته من المهمات الدائمة في تقرير

وجمع الضرائب، والتحقيق في الجرائم الصغيرة وإصدار العقوبات، والعمل الرتيب في السيطرة على الأسواق وتقدير القطعان، وكل الأدوات المملة للإدارة البيروقراطية"[٦٥].

بعد اغتيال سير لي ستاك وانسحاب القوات المصرية من السودان أصبحت العلاقات بين البريطانيين والمصريين حساسة، وتم تجاهل السودانيين المتحمسين في مصر إلى حد كبير[٦٥].

كانت إحدى نتائج انسحاب المصريين من السودان هو تأسيس قوة دفاع السودان في ١٧ كانون الثاني عام ١٩٢٥ لتحل محل القوات المصرية. وكان وجود المهديين في الجيش سبباً في قلق الحكومة لكنهم كانوا أقلية، وعلى سبيل المثال في الأبيض "ربما ٦٠% هم من الطريقة الميرغنية و ٢٠% لا يهتمون إطلاقا بالمسائل الدينية و ٢٠% هم من المهديين، وهؤلاء الأخيرين، تقريباً جميعهم يمكن أن ندعوهم بالمهديين الجدد والقليل منهم فقط، ربما ٢% من جميع القوة، يؤمنون بالرسالة المهدية للسيد عبد الرحمن"[٦٥].

ومهما يكن من أمر فقد اتخذت خطوات لتجنب تجنيد القبائل المعروفة بميلها للمهديين المتعصبين، وعلى سبيل المثال من بني حلبه وميما وحماده وبعض الرزيقات والمسيريه وبعض المساليت وأرينقه، وتقليل عدد المهديين بعد تجديد مدة خدمتهم عند انتهائها. ومن جهة أخرى، ذكر في تقرير حول حامية كابكابيا أنه "ربما واحداً أو اثنان فقط يؤمنون بالسيد عبد الرحمن باعتباره المهدي المنتظر وحتى المهديون الجدد يشكلون أقلية، إذ أن معظم الجنود هم من الميرغنيين"[٦٥].

كان السودان أحد الموضوعات التي تمت مناقشتها في لندن بين ثروت باشا، رئيس الوزراء المصري، واوستن شامبرلين في عام ١٩٢٧ لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق، وكان مصطفى النحاس باشا الذي أعقب ثروت مشغولاً في الشؤون الداخلية المصرية إلى الحد الذي لم يهتم معه بالسودان، لكن محمد محمود باشا رئيس الوزراء آنذاك وفي زيارة

لـــبريطانيا في عام ١٩٢٩ اقنع الحكومة العمالية في ذلك الوقت على الاتفاق مبدئياً على عـــودة القـــوات المصرية إلى السودان، فكان البريطانيون مستعدين للنظر في عودة فوج مصري في نفس الوقت الذي تنسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة[٦٥].

عـــندما عـــاد النحاس إلى الوزارة حاول التوصل إلى اتفاقية بالشروط التي أتفق عليها مع محمد محمود باشا، على الرغم من أن الشريف يوسف الهندي وآخرين أعربوا عـــن معارضة فردية فإن السيد علي والسيد عبد الرحمن تعاملوا بعدم اهتمام مع القضية، ومن الواضح أنهم لم يكن لهم موقف حازم تجاه المسألة[٦٥].

إضراب الطلبة في عام ١٩٣١ :-

عقـــب الاضطراب في عام ١٩٢٤ ، اتخذت الحكومة إجراءات لمنع اضطرابات أخـــرى، ولم يـــتقدم الطلـــبة باحتجاج موحد حتى عام ١٩٣١ ، وقد تزامن ذلك مع إجراءات الحكومة لضغط نفقات الخدمة المدنية الذي كان ضرورياً بسبب عواقب الأزمة الاقتصـــادية في أوربا للأعوام ١٩٢٩-١٩٣١ التي أثرت على أسعار المنتجات الزراعية وخاصـــة القطن، بالإضافة إلى ذلك فإن الجفاف وغزو الجراد الذي بدأ في عام ١٩٢٧ خفض محصول القطن الرئيسي ودمر المحاصيل الغذائية في عام ١٩٢٩ وعام ١٩٣٠[٦٥].

كـــان رد فعل الحكومة على الأزمة هو تقليص عدد الموظفين المدنيين وتخفيض رواتـــب المعيـــنين حديـــثاً من خريجي كلية غوردون من ٨ جنيهات مصرية إلى ٥,٥ جنـــيهات. لم يتأثر الموظفون السودانيون بشدة من تقليص نفقات الموظفين كالقوميات الأخـــرى، لكن تخفيض الرواتب أثار الامتعاض والاضطراب بين "الطلبة الكبار والأكثر صـــخبا" الذين اقنعوا جميع الطلبة بالتقدم باحتجاج . اضرب الطلبة عن الدراسة في ٢٤ تشـــرين الـــثاني، وبـــاءت جميع محاولات آبائهم والآخرين بمن فيهم السيد عبد الرحمن لإقـــناعهم بالعودة إلى الدراسة بالفشل، وبعد أسبوع انتهى الفصل الدراسي ، وفي ١٢

كانون الثاني بدأ الفصل الدراسي الجديد دون أية مشاكل وأكمل الطلبة المتقدمون دراستهم. كان الحاكم العام يعتقد أنه قد تم التحريض على الإضراب خارج الكلية بين الموظفين الحكوميين السودانيين الصغار وغير المسؤولين الذين على الرغم من عدم تأثرهم المباشر بالإجراءات الاقتصادية كانوا يرون الأجور الجديدة محاولة للتأثير على المطامح الوطنية للسودانيين. على الرغم من انتهاء الإضراب فإن جون مافي، الحاكم العام، كان يعتقد أن سياسة تخفيض النفقات قد تقود إلى مشكلات في المستقبل ورد على الاحتجاجات التي قدمها السودانيون ذوو النفوذ بزيادة الراتب الابتدائي للخريجين بجنيه مصري شهرياً، ونظراً للعدد القليل الذي تتطلبه الوظائف الحكومية فقد وضعت خطط لتعديل المناهج الدراسية لكي تكون اقل تخصصاً[٦٥] .

كان إضراب الطلاب هذا أكثر من احتجاج ضد تخفيض النفقات الحكومية، فقد اعتقد الطلاب أنهم يجب أن ينظموا أنفسهم سياسياً لأن الحكومة كانت تحاول التقليل من أهمية الخريجين كطبقة انسجاماً مع سياستها باستخدام الرؤساء القبليين كوكلاء لها، ولذلك فقد اكتسب الإضراب طابعاً سياسياً ووطنياً نشأ عن الإحساس بالظلم وهو إحساس لم يكن له وجود في عام ١٩٢٤[٦٥]. تشكلت لجنة العشرة في نادي الخريجين في أم درمان للتفاوض مع الحكومة ووافق الطلبة على هذه اللجنة كهيئة تمثيلية لهم أصبحت مركزاً للشعور الوطني[٦٥].

تمزقت وحدة اللجنة بعد وقت قصير، فقد شعر بعض الأعضاء بأن قضية الطلبة قد تعرضت للخيانة بوسائل مشبوهة بالتوسل إلى الحكومة، وعلى أية حال لم يكن هذا الانقسام مسألة خلافات سياسية بقدر ما كان نزاعا شخصياً بين أحمد سيد الفيل ومحمد علي شوقي اللذين كان اتباعهما فيما بعد يلومون بعضهم بعضاً [٦٥]، وقد عرف الفيليون على أنهم أتباع السيد علي والشوقيون على أنهم أتباع السيد عبد الرحمن، كما أضافت حقيقة مقابلة جون مافي للأعضاء الختميين في اللجنة بصورة فردية

عنصـــراً سياســـياً آخر إلى الخلاف[٦٥]، كانت الخصومة بين الفيليين والشوقيين لا تزال مستمرة في عام ١٩٣٦ ، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت آنذاك لتحقيق المصالحة فإن القاضـــي الأكبر الذي كان يقوم بدور الوسيط رفض أن يذهب أبعد من ذلك حتى يتم شـــرح الموقـــف للسيد علي . ان هذا يدعم الرأي القائل أن الخصومة كانت جانباً من التـــنافس الحـــزبي بين السيد عبد الرحمن والسيد علي[٦٥]، ونتيجة لذلك فقد ابتعد نادى الخريجين عن القضية الأصلية وانقسم على أسس حزبيه بين الجزء الشوقي والجزء الفيلي .

انـــتهز السيد عبد الرحمن فرصة الإضراب ليعزز مركزه الشخصي، وبتأييد من الحكومة خاطب الطلبة وترأس وفداً من الآباء لإقناع الطلبة بالعودة إلى دراستهم، وعلى الـــرغم من فشل محاولته الأولى لإنهاء الإضراب فقد استمر السيد عبد الرحمن في جهوده على الرغم من أن ذلك قد يعني انخفاض شعبيته بين طبقة الخريجين، وفي الواقع فإن نجاحه في الـــنهاية عزز مكانته إلى حد كبير مع بعض الأفندية (المتعلمين) الذين لم يفقد دعمهم إطلاقـــا، فقد كسب على وجه الخصوص دعم محمد علي شوقي ومحمد صالح الشنقيطي اللذين كان كلاهما مسؤولاً كبيراً في القسم القانوني، وقد أدى ذلك إلى انغماره بشكل كبير في الحركة الوطنية[٦٥].

زعـــم ميرغني حمزة الذي كان عضواً في لجنة العشرة أن السيد علي دعم الطلبة وأن ذلـــك افســـد علاقاته مع الحكومة[٦٥]، وادعى أعضاء بارزون آخرون في الختمية أن السيد علي استخدم نفوذه[٦٥] على الرغم من أن عضواً آخر منهم هو أحمد سيد حمد جزم أن الســـيد علي لم يتدخل بأية طريقة لإنهاء الإضراب[٦٥]، وفي الواقع فإن السيد علي لم يكن في وضع يمكنه من التدخل مباشرة عندما قام الطلاب بإضرابهم لأنه كان في القاهرة في ذلك الوقت وعند عودته في كانون الأول ذهب إلى سنكات[٦٥]، وعلى أية حال وتبعاً لحبســـن نجـــيله و جـــ.و. قول فإن السيد علي انضم فيما بعد إلى السيد عبد الرحمن في دعـــوة الطلبة لإنهاء الإضراب والعودة لتدارك إغلاق الكلية الوحيدة في السودان[٦٥]، اذا

كـــان ذلك صحيحاً فإن السيد علي قد انضم إلى السيد عبد الرحمن ربما لأنه كان قلقاً للاحترام المتزايد الذي حصل عليه السيد عبد الرحمن بين الانتلجنسيا نتيجة لتدخله لإنهاء الإضراب و لم يكن يريد ترك الميدان مفتوحاً لمنافسه .

أصبح واضحاً بعد إضراب الطلبة أن التنافس بين السيدين امتد إلى داخل نادي الخريجين وساهم في الانشقاق بين الفيليين والشوقيين في انتخابات نادى الخريجين لعامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣.

ومهما يكن من أمر فإن هيمنة السيد عبد الرحمن المتزايدة على الخريجين دفعت السيد علي لأن ينغمر فيما كان يراه دوماً مسألة علمانية وهي لذلك لاتهمه بصفته زعيماً دينياً .

موقف الحكومة من السيدين :-

في كانون الأول عام ١٩٣٤ وفي اجتماع لحكام الشمال مع السكرتير الإدارى تم التوصل إلى اتفاق حول موقف الحكومة من السيد عبد الرحمن، وقد حدد الحاكم العام وضع السيد واعترف بأنه مادام يدفع ضرائبه ويحترم القانون فإنه يجب أن يعامل كمواطن جـــيد تعود مشاريعه الزراعية بالفائدة على البلاد، وأن منحه وسام الـــ (K.B.E) -مكافأ لخدماتـــه في الحـــرب الأولى- الفخري أعطاه أسبقية محدودة على الرغم من أنه أقل من (K.C.M.G) الذي يحمله منافسه السيد علي. لقد كانت سياسة الحكومة هي جعله رجلاً غنـــياً له صفة التاجر وتشجيع نشاطاته الدنيوية على أمل أن يمنعه ذلك من توسيع نفوذه كزعيم ديني، وافقت الحكومة على أن هذه السياسة لم تكن بدون مخاطر وأن "السنوات العشـــرين القادمـــة قد تكون صعبة" لكن كان يؤمل بمرور الزمن وبعد وفاة السيد عبد الـــرحمن أن المشـــكلة ستحل نفسها مادام يبدو من غير المحتمل في ذلك الوقت أن ابنه الصـــديق سيرث "الجبة الدينية للمهدية". خلقت قوة السيد عبد الرحمن المتزايدة وثروته

التي كانت تقدر آنذاك بأكثر من ٣٠,٠٠٠ جنيه مصري سنوياً، خلقت بشكل لا مفر منه التنافس مع السيد علي[٦٥].

كانت الحكومة تأمل بأن السيد عبد الرحمن سيركز على إنتاج القطن وتطوير الأرض، وقد فعل ذلك ولكن دون أي إقلال من القضية المهدية، ويبدو أن السيد علي كان يمتعض من المساعدة التي تقدمها الحكومة إلى السيد عبد الرحمن لمساعدته في تطوير الزراعة "لقد اقمنا السيد علي دوماً "كتب جيمس روبرتسون، بتعزيز قوة ونفوذ السيد عبد الرحمن بمنحه أرضاً كثيرة جداً للقطن؛ وفي تلك المناسبات كنت اذكر الطريقة التي ساعدت بها محاولاته للحصول على إضافات لأرضه عندما كنت مسؤولاً في النيل الأبيض، لقد كان بالطبع أكثر إقداما في مشاريعه من السيد الميرغني، وفي الحقيقة فقد ساعده المختصون في الزراعة والمهندسون الحكوميون بالمشورة في تصميم القنوات والانتفاع من الأرض وإقامة المضخات ومحطات الضخ[٦٥].

حتى عام ١٩٣٤ كانت العلاقات والاتصالات الشخصية بين السيدين غير موجودة تقريباً، كان السيد عبد الرحمن يسعى إلى توسيع نفوذه على حساب السيد علي، هذا دفع الحكومة التفكير جديا في حالة وفاة السيد علي سيكون هناك خطر بأن يصبح السيد عبد الرحمن الشخصية الرئيسية وتبعاً لذلك أخذت بنظر الاعتبار الوسائل التي عن طريقها يمكن منح الاعتراف إلى ابن أخيه محمد عثمان[٦٥]، وفي عام ١٩٣٦ صدرت توصية بمنح محمد عثمان وسام (C.B.E) أو (O.B.E) إشارة إلى مركزه الكبير في عائلة الميرغني[٦٥]، وعلى أية حال ففي عام ١٩٣٧ قامت الحكومة باختيار محمد عثمان وصديق المهدي ضمن ممثلي السودانيين الذين ذهبوا إلى لندن لمناسبة تتويج جورج السادس[٦٥]، كانت تلك إحدى الوسائل التي تبنتها الحكومة لتعزيز مصالح قادة المستقبل .

في الأعوام مابين ١٩٣١ و١٩٣٧ استمر السيد عبد الرحمن في استغلال نفوذه بين الأفنديه لتعزيز مركزه السياسي على الرغم من انخفاض أهميته الدينية "في المناطق

المتحضـــرة" ومن جهة أخرى، فإن السيد علي، الذي لا يزال يتمتع بدعم طبقة الموظفين القدمـــاء والـــتجار قام بمحاولة لتحدي نفوذ السيد عبد الرحمن بين الانتلجنسيا الشابة، فظفر بالسيطرة على المدرسة الأهلية ومشروع القرش لليتامى -وقد أنشئ مشروع القرش لليتامى في سنوات الأزمة الاقتصادية لمساعدة الناس الفقراء واليتامى- ومارس السيد عبد الـــرحمن ، الذي كان يأمل أن يصبح رئيساً للمشروع الأخير، نفوذه في مدرسة الأحفاد ونادى أم درمان[٦٥].

ربمـــا يكون المتعلمون قد استخدموا السيد عبد الرحمن لخدمة أغراضهم الخاصة وربما كانوا مستعدين للتضحية به عندما يكون قد حقق غرضهم، وكان الهدف النهائي للســـيد هو تحقيق اعتراف على قدم المساواة مع السيد علي الذي مكنت مصاعبه المالية المـــتزايدة الســـيد عبد الرحمن من اخذ زمام المبادرة في العمل الخيري، وكان كل منهما أيضا يحاول أن يتفوق على الآخر في "تباه غير مجد بالثروة"[٦٥].

أدت حالة الأوضاع غير المستقرة في مصر، نتيجة للمخاوف حول صحة الملك فـــؤاد، إلى شـــائعات في الســـودان حول الانفصال بين مصر والسودان وتنصيب ملك ســـوداني، في هـــذه الظروف أثارت زيارة السيد علي إلى دنقله في عام ١٩٣٤ اهتماماً كبيراً لأنه قلما يغادر الخرطوم، وقد أصبحت رحلته مناسبة لمظاهرة ضخمة لأتباعه إعرابا عن ولائهم، وقد احتج السيد عبد الرحمن، الذي كان ساخطاً لان السيد علي كان يمنح مثل هذه المعاملة، لأن مظاهرات الولاء له قوبلت بالشك وعدم الثقة، بينما لم يظهر مثل هذا الشك لمنافسه[٦٥].

شجع تأييد الحكومة لزيارة وفد تجاري من مصر، شباط عام ١٩٣٥، للجزيرة أبا، ومقابلة السيد عبد الرحمن، على اختلاق مزاعم مبالغ فيها حول مركزه ونفوذه، وقد انـــتهز فرصـــة وجـــود الصحفيين المصريين في محاولة لتأمين نشر رأيه حول تمثيله للأمة السودانية وكونه ولي العهد لمملكة أبيه، لم تنشر المقالات لكن السيد عبد الرحمن أضفى

عـــلى مـــا كان بالتحديد تقارباً تجارياً مظهراً الأخوة المصرية-السودانية ولذلك، وكما كانـــت ترى الحكومة ذلك، نشر أراء مناقضة للمصالح السودانية[٦٥]، وشعر الحاكم العام مـــرة أخـــرى بأنه مضطر لنصيحة السيد عبد الرحمن وجوب الامتناع عن التدخل غير المرغوب فيه في الشؤون العامة الذي قد يستغله أعداؤه ويؤثر على علاقاته مع الحكومة، ورغم ذلك فإن مطامح السيد عبد الرحمن ورغبته في الوصول إلى المساواة مع السيد علي بقيـــت كـــبيرة على الرغم من نيته تحقيق أهدافه بطرق دستوريه وليس بوسائل العنف، واســـتخدم الســـيد في مـــتابعة أهدافه، الصحافة كسلاح دعائي، ومع العلمنة المتزايدة للعقـــيدة المهدية، فقد كانت هناك معارضة قليلة من الحكومة للمطبوعات المهدية. كان الســـيد عـــبد الرحمن شريكاً في صحيفة الحضارة ومنذ عام ١٩٣١ انتهز كل فرصة من أجـــل نشر آرائه، ومع نهاية عام ١٩٣٤ قرر أن تكون له صحيفة خاصة به[٦٦]، وفي عام ١٩٣٥ أسس جريدة النيل، أول جريدة يومية عربية، لسان حال للمهدية، وقد رد السيد علي على التحدي بمحاولة إنشاء جريدته الخاصة، لكن جريدة صوت السودان لم تظهر حتى عام ١٩٤٠.

في مقابلـــة مع شعبة مراقب الأمن العام عند نهاية تموز ١٩٣٦ ، غضب السيد عـــلي بصـــفة خاصـــة لما اعتبره دعماً حكومياً للاحتكار المهدي للأرض في إقليم النيل الأبـــيض لإجـــبار الختميين والعناصر الأخرى غير المهدية للدخول في جمعية أرض كبيرة يســـيطر علـــيها السيد عبد الرحمن، وقد حاجج السيد علي أنه إذا كانت تلك سياسة الحكومة فإن مستقبل السودان سيكون في خطر وأنه "سيفضل مغادرة البلاد". وأشير إلى أن الختميين إذا أرادوا ابتياع أرض فيجب أن يقدموا طلباً لأجل ذلك، وأخبر السيد علي بأن الممانعة في تقديم مثل هذا الطلب في حالة رفضه كان قصر نظر، واستجابت مجموعة الـــبرير في أم درمـــان ، وكتجربة قدمت طلبات لأرض في إقليم النيل الأبيض، ونتيجة لذلك تم تأخير الطلبات للحصول على أذونات السقاية حتى كانون الثاني عام ١٩٢٧ ،

لكـــن الأكثر أهمية هو أن الطلبات المقدمة من قبل السيد عبد الرحمن والمهديين لم تؤخذ بنظر الاعتبار حتى يعيد السكرتير الإداري النظر في المضمون السياسي للنشاط المهدي في الخريف[٦٥].

أراد الســـيد عـــلي زيارة كردفان وإقليم النيل الأبيض لكي يثبت للسكان أن المنطقة ليست مهدية وليفتح الإقليم للتنافس من أجل التطور، كان السيد علي دوماً يصر على أن المهديين يشكلون فقط ٣٠ بالمئة في إقليم النيل الأبيض، وقد اختلف السيد علي مـــع افتراض الحكومة بأن الغرب الأوسط كان مهدياً، وأراد أن يسافر من كوستي إلى الأبيّض ليبين أن كردفان الشمالي والكثير من بقية الإقليم ختمي. لم تؤيد الحكومة الجولة المـــزمعة وأشـــارت إلى السيد علي أنه إذا سافر عبر النيل الأبيض فإنه لا يستطيع تجنب زيارة جزيرة أبا، و لم يجب السيد علي على ذلك[٦٥].

اســـتمر السيد علي في الاحتجاج على محاولات السيد عبد الرحمن لزيادة نفوذه بشـــراء مساندة الرسميين وغير الرسميين، و تجدد ادعاء المهديين بالملكية في السودان بنشر مقال في المجلة المصرية الرابطة العربية بقلم يحيى محمد عبد القادر الذي عين مؤخراً في هيئة تحرير جريدة النيل، أقلقت هذه المقالة الختميين الذين "طالبوا بدم الكاتب"، كما حذرت الحكومـــة الســـيد عـــبد الرحمن من العواقب الوخيمة التي قد تترتب على نشر مقالات كهذه[٦٥].

مـــع نهايـــة عام ١٩٣٦ تغيرت سياسة الحكومة تجاه السيد عبد الرحمن والسيد عـــلي، وفي اجـــتماع حكام أقاليم الشمال في مكتب السكرتير الإداري في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٣٦ نوقش التنافس بين الفئتين الدينيتين ومناطق نفوذهما، وامتد التنافس إلى كل لجنة وناد في الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان وتم الاتفاق على الحاجة إلى إيجاد طـــريقة "لكـــبح جماح الرجل القادم" to hold back a coming man . وأعرب

نـــيوبولد، حاكم كردفان، عن رأيه بأن الحكومة يجب أن تعمل الكثير من أجل مساندة السيد علي الذي يبدو "أكثر استنارة في آرائه وأنه موال من الطراز القديم" ويدعمه كثير مـــن الشـــباب الواعين سياسياً، وهي العوامل التي قللت الحكومة من أهميتها، وبينما لم يشجع السيد علي في مطلع العام على زيارة إقليم النيل الأبيض فقد اقترح الآن أنه يجب تشجيعه للقيام بالزيارة وأكثر من ذلك احتمال تقديم التكريم إلى زعماء الختمية، وإضافة لذلـــك، توصلت الحكومة إلى وجوب اتخاذ إجراء فوري ضد المهدية التي اعتبرت "قوة هدامـــة" كامنة في شمال السودان وكذلك "قوة هدامة" نشطة في الغرب، كما اقترحوا تقليص نفوذ السيد عبد الرحمن، خاصة بسبب المخاوف حول صحة السيد علي الذي اذا تـــوفي في المســـتقبل القريب "فإن السيد عبد الرحمن سيصبح الزعيم الوطني للسودان"، واتخـــذت خطوات لكبح جماح قوة ونفوذ السيد عبد الرحمن في الشؤون الدينية، وذلك عـــن طـــريق مـــنع رحلات الحج إلى جزيرة أبا، وفي المجال الاقتصادي بإيقاف توسيع مشاريعه الزراعية في إقليم النيل الأبيض كما أصر كندي كوك، حاكم إقليم كسلا، على أن السيد عبد الرحمن"الآن كما في الماضي يجب أن يستبقى بعيداً عن إقليم كسلا". ومن الناحية الأخرى ، فإن سياسة الحكومة تجاه السيد علي كانت أكثر دعماً مما كانت عليه في الماضـــي القريـــب، وقد أبدى التأييد للطلب الذي تقدم به السيد علي سابقاً لزيارة الأبـــيض وكرم السيد محمد عثمان، ونظر بشكل إيجابي في الاقتراحات حول منح دعم مالي للسيد علي[٦٥].

أوضـــحت مذكـــرة حول المهدية وسياسة الحكومة مكتوبة في ٢٢ شباط عام ١٩٣٧ طـــريقة فهم الحكومة تجاه الزعماء الطائفيين. فالحكومة، في الوقت الذي تستمر فيه في مراقبة النشاطات الهدامة بشكل صريح، ستبقى على سياستها في عدم التدخل في الشؤون الدينية، ولن يمنح أي زعيم ديني، بمن منهم السيد علي، أي حق من الامتيازات الحكومـــية يقتصر عليه، ورغم ميل الحكومة إلى تفضيل السيد علي، فإن أي شيء يقدم

إليه كان تسديداً لخدماته الشخصية والعامة أكثر مما كان لأسباب سياسية. كانت مطالب السيد عبد الرحمن بالسلطة الزمنية تقاوم، كما كان يقاوم أي تقرب من الحكومة إليه يمكن أن يبدو مشجعاً له في مطالبه تلك. كان جميع القادة الدينيين لا يشجعون على الوصول إلى الحكومة المركزية مباشرة من أجل قضاياهم الشخصية أو اليومية التي كانت توجه من خلال القنوات الاعتيادية[٦٥].

في عام ١٩٣٧ زار السيد عبد الرحمن إنكلترا بعد التوقيع على المعاهدة المصرية البريطانية وفي طريق عودته ذهب إلى مصر . وحذر نائب السفير البريطاني السيد عبد الرحمن من السماح بأن يستغل وجوده في مصر بطريقة قد تحرج الحكومة في السودان، وعمل السيد عبد الرحمن بنصيحته ربما ليتجنب أي شيء يمكن أن يسئ إلى تأثير زيارته الأخيرة إلى بريطانيا، وقد بدا أنه قد غير موقفه تجاه مصر وتحدث في المؤتمرات الصحفية التي عقدها بعبارات عامة حول تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان[٦٥]، وجاءت إشارة إلى هذا التغير في الموقف إزاء مصر في ٧ أيلول ١٩٣٧ عندما نشرت جريدة النيل مقالاً موجهاً إلى المفتي يدعوه إلى إلغاء الفتوى الصادرة في كانون الأول عام ١٩٢٤ التي تدعو إلى حذف اسم ملك مصر من الصلوات في الجوامع[٦٥].

أذنت زيارة مصر في الفترة ما بين ١١ و ١٨ آب عام ١٩٣٧ بحقبة جديدة من التنافس بين الختمية والمهديين الذي امتد إلى مصر حول رئاسة النادي السوداني في القاهرة-المؤسس في نيسان عام ١٩٣٥ -، ازدادت حدة المشاعر بين الجماعات المتنافسة عندما نصح الختميون بعدم الترحيب بالسيد عبد الرحمن في حلفا عند عودته من إنكلترا[٦٥]، بينما خرجوا في إعداد كبيرة لاستقبال السيد علي في إقليم بربر وهو في طريقه إلى دنقله[٦٥].

ولتفاقم الخصومة بين الطرفين في مصر، أوضحت اللجنة المصرية لتعزيز العلاقات المصرية - السودانية مع وزارة التجارة، انه كان عليها الامتناع عن التدخل في

الخلافات الشخصية والحزبية بين السودانيين في مصر، وانطلاقاً من سياسة عدم التدخل في الشـــؤون السودانية، فقد حاول محمد الخليفة شريف، مبعوث السيد عبد الرحمن إلى القاهـــرة، إقناع الأمير عمر طوسون بالانسحاب من الرئاسة الفخرية للنادي السوداني، وقد شاور الأمير السيد علي الذي نصحه بعدم الاستقالة، كما أن الأمير نفسه لم ير سبباً للاستقالة[٦٤].

كـــان السيد عبد الرحمن في موقف دفاع، وقد فقد الهيبة التي كان قد كسبها خلال زياراته في الخارج كما تخلى عن خططه بتشكيل لجنة لتحديد وضع السودان بعد معاهدة ١٩٣٦ . وبالرغم من ذلك، فقد كان هناك كلام في أم درمان بأن يصبح السيد عـــبد الرحمن ملكاً أو أميراً على السودان، وهي الفكرة التي أثارت رسوم الكاريكاتير في الصحافة المصرية[٦٥]، وقد يكون ذلك إشارة إلى أن الصحافة المصرية كانت تحاول كسر الصمت السياسي للسيد علي .

المعاهدة البريطانية – المصرية لعام ١٩٣٦ :-

فشـــلت المحـــاولات قبل عام ١٩٣٦ في التوصل إلى معاهدة بريطانية – مصرية حول قضية وضع السودان إذ كانت مصر تريد عودة السودان إلى وضعه السابق كإقليم مصـــري، بينما احتفظ البريطانيون بوجهة نظرهم القائلة بأنه تبعاً لمعاهدة السودان لعام ١٨٩٩ تمت إقامة حكومة مستقلة ذاتياً كان للبريطانيين فيها سلطة الإدارة ورفاه الشعب الســـوداني، ونتـــيجة للموقف السياسي الدقيق في العالم في الأعوام ١٩٣٥ - ١٩٣٦ وخاصة الحملة الإيطالية في الحبشة[٦٦]، فقد أجريت محادثات بين مايلز لامبسون، المندوب السامي البريطاني في القاهرة، والنحاس في الإسكندرية بين ٢٧ تموز و ٢ آب عام ١٩٣٦ نتجت عنها مسودة معاهدة بريطانية - مصرية، كانت البنود السودانية في المعاهدة تقوم عـــلى مبدأ أن الهدف من الإدارة في السودان وهدف كلتا الحكومتين هو رفاهية الشعب

السوداني، وتستمر الإدارة في ظل الحاكم العام حسب اتفاق عام ١٨٩٩ ، ويقوم الحاكم العام بتعيين وترقية المسؤولين، كما أن الحاكم العام يختار المرشحين من الجانبين البريطاني والمصري للمناصب التي لا يوجد سوداني مؤهل لاحتلالها، وتكون القوات المصرية موجودة للدفاع عن السودان كما لا يتم تحديد الهجرة المصرية إلا إذا تطلب النظام العام أو الاعتبارات الصحية تحديدها[٦٤]. ولأن المعاهدة كانت ذات فائدة لمصر في جوانب داخلية كثيرة فقد وافقت عليها الحكومة فتم التوقيع عليها في ٢٦ آب، لكنها سمحت ببقاء المسألة السودانية دون حل في ذلك الوقت[٦٥].

في برقية إلى السيد لامبسون، علق نائب الحاكم على الموقف الأولي في السودان تجاه معاهدة عام ١٩٣٦[٦٦]، وباستثناء الشمال، فإن الفكرة في الأقاليم، بقدر ما هي عليه في ذلك الحين، كانت تفضل الوضع القائم، وكان الشمال يرغب في المحافظة على روابطه التاريخية مع مصر و لم يكن ليعارض المعاهدة التي تبقى على مصالحه دون مساس.

لم يعرب السيد علي عن رأيه بالمعاهدة بشكل علني لكنه كان معارضاً لها، فهو لم يكن يريد ان يرى ممارسة النفوذ المصري في إدارة البلاد، جزئياً بسبب كونه محافظاً ومعارضاً للتغيير ولكن أيضاً لأنه كان قلقاً حول مركزه الخاص كزعيم ديني وخشيته من أن الروابط الوثيقة مع مصر سوف "تعجل بشكل لا مفر منه في تحضر السودان وتخفيض ـضرائب الفقهاء المحليين- والتي هي ادعاؤه الوحيد بالسلطة"، وبنفس القدر كان السيد علي قلقاً من أن تدخلاً مصرياً متزايداً في شؤون السودان سوف يستغل من قبل السيد عبد الرحمن لأغراضه الخاصة. لقد كان الزعيم المهدي منتهزاً للفرص، وعلى الرغم من أنه أنكر أن تلك هي المسألة، فقد كان مستعداً لاستخدام أي تغيير في النظام القائم من أجل مصلحته الخاصة. وقد رحب التجار بالمعاهدة، كما هو متوقع، للفرص التجارية التي تترتب على تجديد الصلة مع مصر، فعودة القوات المصرية ستزيد من الدخل كما أن التجار كانوا يأملون بتوظيف رؤوس الأموال من قبل المصريين في المشاريع الزراعية. كان

المستخدمون الحكوميون يخشون أن يشغل المصريون وظائفهم وكانت لهم مآخذهم من ان فرص الاستخدام ستقدم إلى المصريين على حساب السودانيين. وكانت وجهة نظر الطلبة والعاطلين هي أن الترتيبات الجديدة قد تقدم لهم بعض الفائدة[٦٥]. وعند توقيع الاتفاقية، فإن الانتلجنسيا لم تكن، حسب وجهة نظر نائب الحاكم العام، قلقة بشكل كبير حول المعاهدة ولا يبدو أنهم كانوا يعرفون بما ذا يفكرون[٦٥]. ولكن في أيلول أشار التقرير الشهري لمخابرات السودان إلى ازدياد القلق حول المعاهدة، وبشكل عام فقد اعترف أن النشاط المصري في السودان بالرغم من كونه محدوداً فقد كانت هناك خشية من إمكانية أضعاف الهوية السودانية المستقلة، وتبعاً لهذا التقرير فقد كان رد الانتلجنسيا على بنود المعاهدة متميزاً بتقوية الشعور القومي ومطالباً بأن يكون للسودانيين صوت في تسوية شؤونهم الخاصة، وبالمقابل فقد أدى ذلك إلى دعوات لانتخاب هيئة تمثيلية سودانية تعترف بها الحكومة، كان الغرض من هيئة كهذه هو حماية البلاد ضد التغلغل المصري وتنظيم جبهة سودانية، وكان يخشى من احتمال استخدام الأموال المصرية للاستيلاء على المدارس الأهلية ومدارس الأحفاد غير الحكومية. وشعر السيد علي بهذه الخشية أيضاً ولفت الأنظار إلى استغلال المصريين للتعليم والدين، وقد زعم أن الحكومة ستجد صعوبة في مقاومة عروض المال المصري لبناء الجوامع ومدارس الجوامع و"شراء" معهد أم درمان، ان المساعدة المصرية ستمول دراسة الطلاب السودانيين في أوروبا وستمنحهم الفرص التي اهموا الحكومة في السودان لعدم تقديمها إليهم[٦٥]. وكان السيد علي قلقاً من تأثيرات المعاهدة لكن الحكومة كانت ترى في ذلك الوقت أن ليس "ممكناً تقدير تأثيرات النفوذ السياسي والثقافي المصري على الأطراف المتنافسة والقطاع المهم الأكثر عدداً من السكان الأصليين الذين يتبعون الطوائف الصغيرة أو الذين احتفظوا حتى الآن بموقف محايد"[٦٥].

بالرغم من أن الثقة بالحكومة لم تضعف ، فقد كانت تطلعات السودانيين فيما يتعلق ببلدهم في صعود وكانت إحدى النتائج الكبيرة للمعاهدة هي"وضع الحركة القومية السودانية على الخارطة السياسية"[٦٥]. وشعر السودانيون بالامتعاض من حقيقة أنه قد تم التوصل للمعاهدة دون الرجوع إلى رأي السودانيين حول وضع السودان واحتمال مشاركة المصريين في الإدارة بإقصاء السودانيين[٦٥].

في اجتماع في عام ١٩٣٦ مع الحاكم العام ، ارتأى نيوبولد عدم وجود تشاور كثير بصدد ما يحتاجه السودانيون من معلومات وأنه يجب نشر التصريحات حول سياسة الحكومة في النوادي السودانية، وقال السيد ونتر، سكرتير التعليم ، أنه يتوقع الكثير من الحكومة لتوفير الفرص التعليمية للسودانيين لكي يتمكنوا من التنافس مع المصريين على المناصب[٦٥].

استغل السيد عبد الرحمن فرصة المشاعر السياسية للسودانيين في أم ردمان والمدن الأخرى ليعرض القضية الوطنية، وبالرغم من عدم إظهاره شخصياً أية مؤشرات تدل على عدائه لبريطانيا، فإن"جوقة السيد عبد الرحمن عزفت بصوت أعلى من جوقة منافسه"[٦٥].